اتجاهات جديدة
فى تحقيق التضامن الاجتماعى

لحضرة صاحب السعادة محمد حافظ رمضان باشا

التضامن الاجتماعى بين الطبقات و بين الأفراد ، بين المتمتعين والمحرومين ، بين أصحاب رءوس الأموال والعمال ، هو سمة العصر الحديث فى العالم ، تلك السمة التى تميزه عما سبقه من العصور . فهو العصر الذى تمت فيه قوانين العمل على اختلافها والضمانات الاجتماعية للطبقات العاملة وهى كثيرة ، وهو العصر لدى عظمت فيه " الخدمات الاجتماعية " على تنوعها وشمول تجاهاتها لكل من يحتاج اليها ، وهو العصر لدى أخذت فيه معظم الأمم بسياسة الضرائب المتدرجة لاعفاء الفقراء والتخفيف عن الأوساط و إشراك الأثرياء بحسب ثرائهم فى تكاليف الخدمات العامة و الخاصة .

ولم تبق أمة متخلفة فى هـذا الاتجاه سوى مصر ، التى ماتزال تأخذ من الفقير لتعطى الغنى ، وتجبر المحتاج على مساعدة المستغنى ، وأقرب الأمثلة على ذلك هذان الريالان اللذان تقررت زيادتهما لكل قنطار من القطن عن طريق زيادة الضريبة على الموظفين . فلقد كان هذا تطبيقا صريحا لهذه الخطة العجيبة ، وكانت النتيجة أن ينعم كبار الملاك بهذين الريالين وأن ينتزعوهما من بين فكى الأطفال الذين يعولهم صغار الموظفين ومتوسطوهم !

وأول إجراء يدل على أن مصر قد بدأت تستيقظ وتتجه الاتجاه العصرى ماقررته الحكومة أخيرا من شراء اردب القمح بثلاثمائة قرش واردب الذرة بمائتى قرش و بيعهما للمستهلكين بالسعر الذى حددته التسعيرة ، وتحميل الخزانة الفرق بين السعرين وهو يبلغ حوالى مليون من الجنيهات . ونحن نعد هـذا أول اتجاه الى التضامن و إن كانت خزائن كبار الزراع والتجار هى التى ستنتفع بفرق السعرين الذى تحتمله الخزانة العامة بدون مقابل لها من مورد آخر .

وكان الإجراء الثانى هو جعل الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين فى مزارع الحكومة خمسة قروش يوميا ، ومناشدة الدوائر والتفاتيش وكبار الملاك أن يحذوا حذوها فى ذلك ، رحمة بالفلاح الأجير الذى ارتفع كل شىء فى مصر إلا أجره الضئيل .

وكلا الإجراءين يعد خطوة فى سبيل التضامن الإجتماعى يحسن تسجيلها كأول علامة على الاتجاه الجديد ، وأول دليل على أن مصر بدأت تستيقظ وتفتح عينيها للنور ، وتعيش فى العصر الحاضر أو تحاول على الأقل أن تعيش .

إلا أن إنصاف الخزانة والحكومة يقتضى أن ننبه إلى ما بعد هذا الاتجاه ، وأن نشير إلى الوسائل التى تكفل إمكان النهوض بهذا العبء الذى أخذت الحكومة به نفسها وأخذت به الخزانة العامة فى هذه الظروف الاستثنائية العويصة .

إن موارد الخزانة محدودة، والمطلوب منها كثير . و إذا كانت الأشهر القليلة الباقية من السنة قد كلفتها مليونا من الجنيهات لضمان تغذية الشعب بالحبوب وحدها ؛ فكم يكلفها الموسم القادم كله ؟ وكم يكلفها التوسع فى تيسير وسائل الحياة للفقراء فى السلع الأخرى ؟

إن أسعار الحبوب وغير الحبوب من الضروريات قد بلغت حدّا من الارتفاع لا يتفق مع أجور العمال الزراعيين والصناعيين كذلك . ولا يتفق مع المرتبات الصغيرة على الرغم من علاوة الغلاء التى منحت حتى اليوم لبعض طبقات الموظفين . وهذه الأسعار دائمة الصعود بسبب عوامل مصطنعة، وعوامل طبيعية. و إذا جاز لنا أن نؤمل فى القضاء على العوامل المصطنعة فإن العوامل الطبيعية لا حيلة لنا فيها ولا مفر من مواجهتها .

وقد اتضح من تجارب الحرب الماضية والحرب الحالية أن منح علاوة الغلاء لا يكفى لايجاد التوازن بين دخل الأفراد و بين نفقاتهم لعدّة أسباب :

منها أن التجار يرفعون الأسعار كلما ارتفعت العلاوة . بل يرفعونها بنسبة أعلى من نسبة العلاوة . ولا يزال نظام التسعير غير كاف لردع الجشعين الذين يتكونون الحيل للتخلص من هذا النظام، ويسبقون السلطات دائما فى الاهتداء إلى الحيلة المناسبة والانتفاع بها مدة من الزمن حتى تهتدى السلطات إلى كشفها ومحاربتها ؛ وفى هذه الأثناء يهتدون إلى حيل أخرى ... وهكذا .

ومنها أن العلاوة لا تشمل غير الموظفين فى الحكومة و بعض دوائر العمل التى تخضع لنظام الحكومة ، وهؤلاء أقلية بالقياس إلى مجموع الشعب الذى يعيش بوسائل أخرى غير المرتبات والأجور الثابتة . ومهما تأثرت دوائر العمل الأخرى بارتفاع الأجور الحكومية واضطرت إلى مجاراة هذا الارتفاع فى معاملة موظفيها وعمالها فان هذا التأثر لا يكفى لرفع هذه الأجور بالنسبة الكافية .

ومنها أن العلو فى منح العلاوات لمواجهة الغلاء الفاحش يفتح الباب للتضخم من عدّة وجوه : إذ يضطر الخزانة لتحمل أعباء كبيرة لا يكافئها رصيدها فتكثر من إصدار الأوراق النقدية . هذه الأوراق التى تسقط قيمتها وتضعف مقدرتها على الشراء فيتحقق التضخم النقدى المكروه .

و إذا كانت التجارب قد دلت على خطر الأخذ بنظام العلاوات الاستثنائية إلا فى حدود ضيقة — فقد دلت كذلك على صلاحية الأخذ بنظام آخر هو الذى اتبعته الحكومة الانجليزية، وهو شراء المواد الضرورية بأسعارها فى السوق و بيعها للمستهلكين بسعر يناسب الطبقات الفقيرة مع تحمل الفرق بين السعرين . هذا الفرق الذى بلغ فى العام الماضى ثمانين مليونا من الجنيهات . وهذا هو الذى بدأت تأخذ به الحكومة المصرية فى مسألة الحبوب

ولكن الحبوب ليست الضروريات الوحيدة التى أصبح الغلاء يعجز الكثيرين عن الحصول عليها ، فالملابس لاتقل خطرا عن الحبوب وقد ارتفعت أسعارها إلى حد غير معقول ، بل لقد اختفت من السوق أنواع كثيرة مما يعتمد الفقراء فى كسائهم عليه . اختفت هذه الأنواع لأنها هى التى أمكن إدراجها فى التسعيرة ، فسحبها التجار وخزنوها كما أن المعامل كفت عن انتاجها لتنتج أصنافا أخرى لم تدخل فى التسعيرة ، مما يطلبه الأغنياء و يؤدون أثمانه العالية .

والأدوية من الضروريات التى لايستغنى عنها غنى ولا فقير ، وقد ارتفعت أسعارها كذلك وأصبح الكثيرون يرون أنفسهم وأطفالهم يموتون أو يعذبهم المرض دون أن يستطيعوا الحصول على الدواء .

ومثل الحبوب بقية أنواع الطعام كاللحوم والسكر والخضر ، و بقية مطالب الحياة كالبترول والزيت والصابون وسواها و جميعها ضروريات لاغنى عنها للصغير والكبير ؛ و جميع هذه الضروريات عنيت بها انجلترا فى النظام الذى اتخذته والذى قد عزمنا على الأخذ به .

فكيف واجهت الخزانة الانجليزية إذن هذه التكاليف ، مع ما تنوء به من تكاليف الحرب الباهظة التى وصلت إلى أرقام فلكية لاتكاد تتصورها العقول ؛ مع السلامة من نظام التضخم كما يدل على ذلك ثبات النقد وعدم اضطراب الميزان الاقتصادى العالمى ؟

لقد واجهت الميزانية الانجليزية هذا كله لأن الحكومة هناك سارت على سنة التضامن الاجتماعى قبيل الحرب العظمى و زادت فى الأخذ بهذا النظام فى خلال الحرب الحالية . وتفصيل ذلك أنها :

(أولا) أخذت بنظام الضرائب المتدرجة التى تعفى قدرا معينا من الدخل من كل ضريبة ثم تبدأ فى فرض الضرائب عند حد معين ، وتأخذ هذه الضريبة فى الزيادة كلما ارتفع الدخل . وتضمن بهذا التدرج تحقيق غرضين اجتماعيين خطيرين : أولهما تمكين الفقراء والمتوسطين من الحياة المعقولة التى تتيح لهم الرقى العقلى والخلقى المطرد . وثانيهما تحميل الأثرياء قسطا مناسبا من الأعباء العامة يتفق مع ثروتهم ، كما تضمن غرضا اقتصاديا وغرضا ماليا . فأما الغرض الاقتصادى فهو الحد من قدرة بعض الأفراد على الشراء حتى لا يختل التوازن بين العرض والطلب فى السوق و يقع الغلاء المصطنع نتيجة لهذا الاختلال . وأما الغرض المالى فهو توفير الموارد للخزانة العامة وتحقيق المرونة للميزانية لتواجه الطوارئ والاحتمالات .

(ثانيا) أخذت بنظام ضريبة التركات التى تتدرج كذلك حسب مبلغ التركة . وضمنت بذلك غرضا اجتماعيا مهما وهو تقليل الفوارق بين الطبقات ، كما ضمنت جميع الأغراض الاجتماعية والاقتصادية والمالية التى سبق بيانها فى الفقرة السابقة .

(ثالثا) أخذت بنظام الضرائب الإضافية عند بلوغ الدخل حدا معينا ، هذه الضرائب التى تصل إلى تسعة عشر شلنا ونصف شلن فى الجنيه، والتى جعلت وزير مالية انجلترا يعلن فى إحدى خطبه الأخيرة أن أكبر دخل فردى فى انجلترا الآن لا يزيد على عشرة جنيهات فى الأسبوع .

هذه أهم الوسائل التى تذرعت بها الحكومة الانجليزية لمواجهة ميزانية الحرب ومواجهة تيسير الحياة للشعب بأداء الفرق بين سعرى الشراء والبيع ؛ ولولا هذه الوسائل لعجزت حتما عن اتخاذ هذه السياسة الضرورية ولعرضت حياة غالبية الأمة للاضطراب والعوز والاختلال .

* * *

والآن وقد رأت الحكومة المصرية أن الضرورة تحتم عليها أن تسير فى هذا الاتجاه فمن الإنصاف أن تستطيع الخزانة مواجهة التكاليف الجديدة فى وقت ترهقها فيه طوارئ كثيرة . والانسجام بين الاتجاهات العامة يحتم كذلك أن تحصل الخزانة على موارد جديدة يشترك القادرون فى أدائها وينتفع العاجزون بالزيادة فيها .

وقد لجأت الحكومة — كما قلنا — إلى فرض ضريبة إضافية لزيادة ريالين على ثمن قنطار القطن فى العام الماضى . وكان هذا اتجاها عجيبا . فلعله يكون اتجاها معقولا جدا أن تفرض على بعض أنواع الايراد العالية ضرائب إضافية لتخفيض تكاليف الحياة وأداء الفرق بين سعر الشراء وسعر البيع للضروريات .

إلا أننا نكره الإجراءات الوقتية الجزئية . فيجب إذن أن نعتمد على الأخذ بسياسة ثابتة فى هذا الموضوع كما أخذت انجلترا وكثير من دول أوربا وأمريكا بمثل هذه السياسة فنظام الضرائب ذو أثر عميق فى الكيان المالى والاقتصادى والاجتماعى أيضا . بل إن الروح الاجتماعية هى التى جعلت تسيطر الآن على تفكير المشرع عند فرض الضرائب والرسوم .

فكل ضريبة تفرض الآن فى الدول المتمدنة يلاحظ فيها ألا تثقل كاهل الطبقات الفقيرة وكل رسم من الرسوم يلاحظ ألا يكون سببا فى ارتفاع أسعار الضروريات التى لا غنى عنها هذه الطبقات .

يجب إذن أن تكون لنا فى مصر سياسة ثابتة فيما يتعلق بنظام الضرائب وما يختص بالجانب الاجتماعى فيها وفى غيرها من اتجاهاتنا العامة ، وأن تتجه هذه السياسة إلى تحقيق هذه الأغراض بما يناسب حالتنا الاجتماعية .

والتكاليف الجديدة التى تواجهها الخزانة العامة الآن من مثل انفاق هذا المليون الذى خصصته الحكومة لتيسير لقمة الخبز ستجعلنا نفكر حتما فى خلق موارد جديدة ، حتى لا نعطل ذلك الاتجاه الطيب الذى بدا فى الاجراء الأخير والذى تضطرنا إليه الظروف القاهرة .

وما دمنا سنفكر فى خلق هذه الموارد الجديدة ، فيحسن أن نعتمد على نظام ثابت ولا نلجأ لسياسة الارتجال بإزاء الطوارئ حتى لا يتقلقل النظام الاقتصادى والمالى للبلاد بين آن وآخر نتيجة للفاجآت .

ونحن نعلم أن التكليف دائما ثقيل على النفوس التى لم تتعوده ، فلابد من معارضة الكثيرين لفرض أعباء جديدة عليهم ، وقد يكون من بين هؤلاء الكثيرين من يملك قوة المعارضة والتعطيل للاتجاهات الحديثة . فإلى هؤلاء نتوجه بالحديث :

إن العالم اليوم وحدة مترابطة ، وما يشيع فى جانب من الأرض يسرى إلى الجوانب الأخرى ، وتتأثر به حتما . والعالم كله الآن يسير بخطوات واسعة نحو التضامن الاجتماعى فى أكمل صورة ، سواء فى ذلك الأمم الدكتاتورية والديمقراطية والاشتراكية . لا بل إن هذه الحرب تتمخض عن خطوات جديدة فى طريق هذا التضامن . فلا مفر إذن من مواجهة هذا التطور ، ولن تكون مصر بدعا بين أمم الأرض جميعا بعد الآن ، ولن تستطيع المحافظة على اتجاهاتها الشاذة كالأخذ من الفقراء و إعطاء الأغنياء .

فمن الخير للجميع أن نأخذ بسمة العصر الحديث قبل أن يسبقنا ركب الحياة ، وقبل أن تلوى أعناقنا الحوادث فنلتفت إليها مرغمين وكنا نملك أن نلتفت إليها مختارين .

ولتسر الحكومة فى اتجاهها الجديد غير ملقية بالا إلى ما يرتفع من أصوات الأثرة والفردية ، وغير متأثرة بنفوذ رءوس الأموال التى ستعترض اتجاهها لو شاءت أن تتبع خطوتها الأولى بالخطوة التالية لها حتما وهى إشراك الإيرادات العالية فى مواجهة هذه الطوارئ وفى الأعباء العامة بقسط يتفق مع ضخامتها . وسيعرف أصحاب هذه الإيرادات فى يوم ما أن الحكومة قد أدت إليهم خدمة عظيمة حين أشركتهم طوعا أو كرها فى أداء واجبهم الذى ينهض به أمثالهم فى كل أمة ، لأنها حفظتهم من الهزات الاجتماعية الطاغية . وأبقت على مجال نشاطهم فى أوسع ما يستطاع من الحدود .

محمد حافظ رمضان